التوقيع الإلكتروني وأهميته في الأعمال القانونية للإدارة

أ.م. د. صالح عبد عايد أ.م. د. بدر حمادة صالح أ.م. د. ناظر احمد منديل

كلية الحقوق / جامعة تكريت

تسعى الإدارة جاهدة إلى مواكبة العصر ومواءمة أنشطتها مع ما يتفتق عنه الذهن البشري من إبداعات علمية وتكنولوجية، وبالمقابل فان المستجدات في الحياة الإدارية تفرض على رجال القانون بحث الأفكار التي لم تكن معروفة من قبل، ودراستها دراسة قانونية تنسجم مع كون قواعد القانون الإداري ذات ديناميكية دائبة، تسمح بإلغاء وتعديل هذه القواعد بعد فترة وجيزة من تاريخ صدورها بحسب ما تتطلبه المصلحة العامة.

وقد أدى التطور التكنولوجي السريع الذي ظهر في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي والذي يطلق عليه عصر الثورة الرقمية إلى ظهور وسائل وأساليب جديدة في إصدار القرارات الإدارية لم تكن معروفة سابقاً، فأدى التطور السريع إلى صدور قرارات إدارية وتعاقدات عبر وسائل الاتصالات الحديثة .

وتناولنا في هذا البحث احد اهم التطورات الجديدة هو دور التوقيع الإلكتروني في الأعمال القانونية للإدارة، وقد بدأت التشريعات الحديثة التشريعات بالنص على هذه الوسائل لما لها من أهميه كبيرة في تطور الوظيفة العامة بسبب ما تتصف به من سهولة وسرعة وأمان. وقد ظهرت فكرة التوقيع الإلكتروني في البداية في نطاق المبادلات والمعاملات التجارية الإلكترونية المدينة، ومن ثم انتقلت إلى الأعمال الإدارية، والتوقيع الإلكتروني هو عبارة عن مجموعة من الأرقام والرموز لا يفهمها ويحللها إلاَّ الحاسب الإلكتروني؛ ولا يمكن الوصول إليها إلاّ من قبل صاحبها، وحتى يتم اعتماد التوقيع الإلكتروني بصوره وأنواعه المتعددة فلا بد أن يكون الأثر القانوني له هو ذات الأثر للتوقيع العادي